

تطور الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي في الجزائر

(دراسة حالة الجزائر - 2023)

The evolution of banking mediation and banking infrastructure in Algeria until 2023

خروبي محمد جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم (الجزائر) Mohamed.kharroubi@univ-mosta.dz	سنوسي بن عومر جامعة مصطفى اسطمبولي -معسكر (الجزائر) b.senouci02@gmail.com	بوزاغو أسماء* المدرسة العليا للاقتصاد وهران (الجزائر) asma.bouzaghhou@ese-oran.dz
---	---	---

ملخص:	معلومات المقال
تهدف الدراسة إلى التطرق إلى أهم التحولات العالمية في مجال الصناعة المصرفية والتي أصبحت بمثابة ركيزة أساسية تبني عليها اقتصاديات الدول فأصبح البنك الواجهة الأساسية لأي اقتصاد قائم والذي أصبح يشق طريقه نحو العولمة، فقد كانت للتغير التكنولوجي في مجال الصيرفة أثر كبير على تسهيل العديد من المعاملات، فقد برهنت الوساطة المصرفية الدور الجوهري الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الجهود المبذولة مؤخرا برفع الوعي للعملاء بحيث شهدت الجزائر تطور ملحوظ في مجال الاهتمام بالبنية التحتية المصرفية وازداد عدد مستخدميها في السنوات الأخيرة خاصة سنة 2023.	تاريخ الارسال: 2025/ 05/24 تاريخ القبول: 2025/07/01 الكلمات المفتاحية: ✓ المؤسسات المالية ✓ الوساطة المصرفية ✓ البنية التحتية المصرفية
Abstract :	Article info
The study aims to address the most important global transformations in the field of banking industry, which has become a continuous flowing current that determines the pillars, directives and banking identity of the bank that is making its way towards globalisation. The technological change in the field of banking has had a great impact on facilitating many transactions, as banking intermediation has proven the essential role it plays in the national economy, especially through recent efforts to raise awareness for customers, as Algeria has witnessed a remarkable development in the field of interest in banking infrastructure and the number of its users increased in recent years, especially in the year 2023.	Received 24/05/2025 accepted 01/07/2025 Keywords: ✓ Financial Institutions ✓ Banking Infrastructure ✓ Financial Products

يواجه القطاع المصرفي الجزائري جملة من التحديات الداخلية والخارجية، حيث تشمل التحديات الداخلية مختلف الجوانب الهيكلية والوظيفية والبشرية وحتى التكنولوجية منها. ولا تتوقف التحديات التي تواجه هذا القطاع عند التحديات الداخلية سالفة الذكر، بل تمتد لتشمل التحديات على المستوى الخارجي، والتي تتمثل في المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة. وقد أولت العديد من الدول عناية خاصة لقطاعها المصرفي على غرارها الجزائر وقد تمثلت في إدخال العديد من الإصلاحات على نظامها المالي والمصرفي بهدف تفعيل الدور التنموي لعملية الوساطة المصرفية وذلك عن طريق إصدار العديد من التشريعات والتنظيمات. وعليه حظيت الوساطة المالية بمكانة كبيرة في السوق المالي لكونها آلية ووسيلة مهمة بين الأعوان الادخاريين الذين يملكون طاقة تمويلية فائضة وبين مختلف الأعوان والقطاعات المختلفة ومن هم بحاجة إلى تمويل مشاريعهم الاستثمارية و بحاجة إلى هذه السيولة، هذا ناهيك عن الدور الفعال الذي تلعبه في المجال المالي.

اشكالية الدراسة: من خلال ما سبق سنقوم بطرح الاشكالية التالية

إلى أي مدى تطورت الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي في الجزائر؟

أهمية البحث: ترجع أهمية البحث في كونه استعراض للإصلاحات والتحويلات التي يمر بها الجهاز المصرفي الجزائري ومدى تطور في السنوات الأخيرة باعتباره الركيزة الأساسية التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني والدور الذي تؤديه البنوك الجزائرية لمسايرة هذه التطورات.

هيكل الدراسة:

أولا: الإطار النظري للوساطة المالية المصرفية في الجزائر

ثانيا: دراسة حالة للوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي في الجزائر إلى غاية 2023

أولا: الإطار النظري للوساطة المالية المصرفية في الجزائر

مر النظام المصرفي الجزائري بمراحل عديدة. فقد ورثت الجزائر نظاما مصرفيا متطورا عن الاستعمار الفرنسي، إلا أن هذا النظام أعاق تحقيق برامج التنمية التي خطت لها الدولة الجزائرية. بعد ذلك، هيمنت الدولة على الهيكل المصرفي لضمان التمويل المطلوب للبرامج الاستثمارية لتطوير قطاع صناعي يتميز بتكنولوجيا إنتاج رأسمالية مكثفة. (Ishaq HACINI, 2018, p02)

1- مفهوم الوساطة المالية والمصرفية:

- يمكن تعريف الوساطة المالية على أنها النشاط الذي يسمح بعملية الاقتراض والاقتراض، ففي أغلب الأحيان تلجأ المؤسسات وجهات مختصة بعملية الوساطة بين المقرضين النهائيين والمقرضين النهائيين، فهي بذلك تتكفل و تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما البعض. (العربي تعيمة، 2019، ص15)

- أما الوساطة المصرفية فهي أهم أنواع الوساطة المالية حيث النشاط الرئيسي للبنوك التجارية وذلك عن طريق قيامه بعملية الوساطة ما بين المودعين والمقرضين. حيث تمارس المصارف على اختلاف أشكالها أنواع متنوعة من الوظائف، ومن أبرز الوظائف المعتمدة في مجال الوساطة أو التمويل المباشر التي تتميز بها المصارف عن بقية المؤسسات المالية الأخرى. (بن مدخن يمينه، 2024، ص576)

وينضج من خلال التعريف السابق أن الوساطة البنكية تجمع بين طرفين:

1-1- أصحاب الفائض المالي:

و هي تلك التي يفوق مجموع النفقات التي تقوم بها سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي، أي الوحدات أو الأطراف التي تملك مدخرات فائضة من مداخيلها الاستهلاكية، وهم يمثلون الطرف الذي لديه القدرة من التمويل وتحركهم أهداف البحث عن أفضل التوظيفات لفوائضهم.

1-2- أصحاب العجز المالي :

أي الوحدات التي يزيد إنفاقها الإجمالي سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي وهي في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية العجز وتمثل الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل ويكون القطاع الحكومي أكبر وحدات العجز في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط، أما الدول التي تأخذ بنظام السوق الحر فإن وحدات قطاع الأعمال الخاص تحتل المركز الأول في وحدات العجز المالي. (محمد إيفي، 2023، ص46)

2- مؤسسات الوساطة المالية البنكية :

نجد أن المشرع الجزائري قد حصرها في النظام المتضمن إلى سوق النقد في المواد 02 و 03 المؤرخ في 2003/01/29 وقد حصرها في ثلاث هيئات مالية وهي :

2-1- البنك المركزي :

ويعرف بنك الجزائر، إن أهم مهمة لبنك الجزائر هي في الحرص على استقرار الأسعار وهذا ما يعتبر من أهداف السياسة النقدية وذلك عن طريق توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف مع مراعاة السهر على الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد، لهذا الغرض يمكن اعتبار البنك هو المؤسسة الوحيدة المخول لها الحق اصدار النقود و كذا ترأس النظام النقدي ، كما يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويسهر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

كما يتأسس البنوك الأخرى فيقوم بتمويل البنوك عند الضرورة وتقديم الاستثمارات المالية والاقتصادية الضرورية للحكومة .وبالتالي فهو الملجأ الأخير للاقتراض باعتباره من مؤسسات الدولة لذلك جميع هيئات الاقتراض تلتزم بالتعليمات و اللوائح التي يصدرها. (article 35 à62)

2-2- البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات تهدف أساسا إلى تحقيق الربح بالإضافة إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي ، كما يرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في اقتراض الغير واستثمارات أخرى يمكن أن تعدد بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك. (البديري 2013، ص36)

2-3- المؤسسات المالية:

وهي مؤسسات ليس بمقدورها خلق ما يعرف بنقود الودائع وهذا استنادا لأحكام قانون النقد والقرض الذي يعرفها على أنها تلك المؤسسات التي لا تستقبل الأموال والمدخرات من الجمهور ولا يمكنها إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها ولكن بإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى، مما يعني أنها تقوم بعمليات القرض كباقي البنوك إلا أنها تستعمل رأسمالها وقروض المساهمة و الادخارات طويلة الأجل في ذلك، ويوجد حاليا في الجزائر تسع مؤسسات مالية. (بلعيد ذهبية، 2019، ص6)

3- البنية التحتية المصرفية :

تشير البنية التحتية المصرفية إلى جميع الوسطاء الماليين الذين يعملون في اطار هيكل معين أو محدد من خلال الهيكل أو البنية ويتم تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض و الاستثمارات التي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، وتأسس على ذلك فإن الهيكل المصرفي يتحدد بناء على قوانين أو عمودين راسخين أساسيين هما الأساس التكنولوجي والأساس التشريعي (أي البنية التحتية التكنولوجية والبنية التحتية التشريعية (بن مدخن يمينة، 2024، ص576)

والجدول التالي يوضح العلاقة بين البنية التحتية والوساطة المصرفية

الجدول رقم 01 : العلاقة بين البنية التحتية والوساطة المصرفية

البنية التحتية	الوساطة للخدمات المصرفية	نظام الدفع والتسوية -مركزية المخاطر
الشفافية والمعلومة		-نظام المعلومات والتسيير -الرقابة الداخلية -التنقيط ،التدقيق -الاشراف والمتابعة.
خدمات الدعم التقني		-التكوين المختص -المعلومة
الجمعيات والشبكات المهنية		متابعة المردودية -الاعلام الآلي

المصدر : بن مدخن عيمية ،2024، ص577.

4-أهمية الوساطة المصرفية :

تحتل مؤسسات الوساطة المالية مركزا محوريا وعاملا جوهريا في السوق المالية وبحيث تكمن أهميتها من وجودها من الدور الفعال المتعدد الواجه الذي تقوم به ،فهي تشكل حلقة وصل بين الأعوان الذين يقومون بالإدخار باعتبارهم يتوفرون على طاقة تمويلية فائضة وبين من يحتاجون هذه الفوائض. (العربي تعيمة، 2019، ص15)

- إن وجود الوساطة المصرفية يسمح بتوفير الاموال اللازمة للتمويل وذلك عن طريق تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ ضخمة.

- تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي بتعبئة السيولة الموجودة ولكن القدرة من هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير فعالية الوساطة المالية في أداء دورها كجامعة لهذه الأموال.

- تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصاد لعدم تكافؤ الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي فوجود هذا التعارض في الرغبات و الميولات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي وعليه يمكن اعتبار الوساطة المالية لوحدها بامكانها أن تسمح بتفادي كل هذه المشكلات. (محمد إلفي، 2023، ص46)

ثانيا : دراسة حالة للوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي في الجزائر إلى غاية 2023

خلال الثلاثة أعوام الأخيرة تسارع وتطور نمو صناعة التقنيات المالية الحديثة وذلك نظراً لما تقدمه من فرص للجوء إلى التمويل، وذلك عن طريق توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية بأقل تكلفة وجهد أقل و،هذا ناهيك على أنها مصممة بشكل يتناسب مع إحتياجات مختلف شرائح المجتمع من حيث تطور الأنظمة والتشريعات وحجم المعاملات والخدمات والمنتجات التي تم إستحداثها مع متطلبات عدم التلامس اكذا تزايد الحاجة إلى تنفيذ المعاملات عن بعد. (عبد الكريم بوغزالة، 2022، ص6)

الجدول رقم 02 : تطور القطاع المصرفي المالي ومركز الصكوك البريدية الجزائري حسب عدد الوكالات

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
البنوك العمومية	1177	1188	1201	1225	1249
منها المخصصة للصيرفة الاسلامية	0	1	2	10	17
البنوك الخاصة	391	390	401	399	400
منها المخصصة للصيرفة الاسلامية	49	52	57	64	71
المجموع	1568	1578	1602	1624	1649
المؤسسات المالية العمومية	75	79	77	77	77
المؤسسات المالية الخاصة	17	17	18	19	20
المجموع	92	96	95	96	97
مراكز الصكوك البريدية	3862	3984	4055	4143	4209

المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

سجل إجمالي وكالات النظام المصرفي والمؤسسات المالية لسنة 2023 بـ 1746 وكالة وذلك في مقابل 1720 وكالة في سنة 2022، أي ما يمثل وكالة واحدة لأجل 26690 شخص خلال سنة 2023 ومقابل 26628 شخص في سنة 2022. لقد اتسمت نسبة السكان العاملين الى شبائيك الوكالات المصرفية تحسنا طفيفا نوعا ما خلال سنة 2023، وهو ما يعادل شباك مصرفي واحد لكل 8141 شخص في سن العمل مقابل 8238 شخص في 2022. أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فيضم في سنة 2023 بـ 4209 وكالة وهي موزعة عبر كامل التراب الوطني الجزائري. أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3189 شخص عامل. من جهة أخرى زادت عدد الوكالات كل من المصارف ومراكز الصكوك البريدية إلى 5858 وكالة. لتسجل نسبة السكان العاملين إلى الوكالات ارتفاعا طفيفا نوعا ما، وهو ما يعادل وكالة واحدة لكل 2291 شخص في 2023 مقابل 2319 شخص خلال سنة 2022.

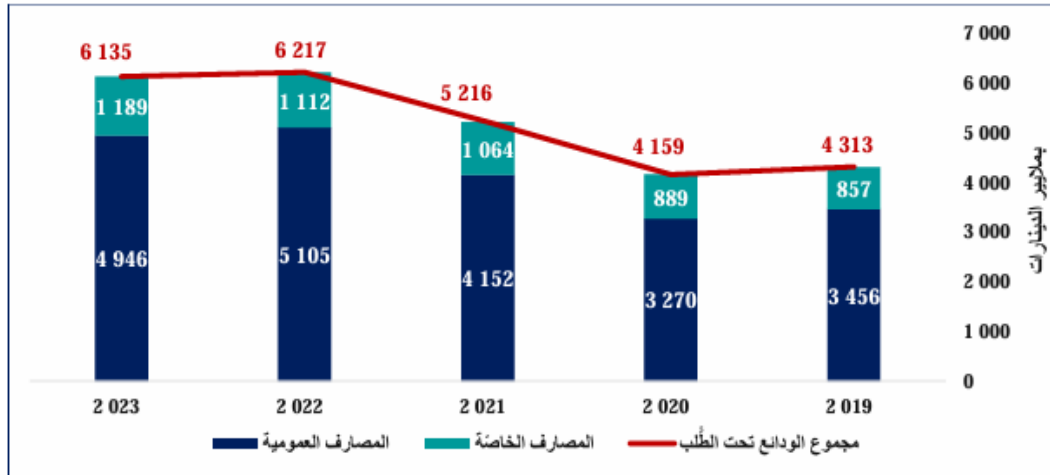
في ختام سنة 2023، لاحظنا زيادة عدد الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار الجزائري بنسبة 6,57%، حيث بلغ إجمالي هذه الحسابات 12818657 حساب في 2023 مقابل 12028816 حساب في 2022 تمثل الأشخاص المعنوية نسبة 5% من إجمالي هذه الحسابات (640535) حساب في 2023 في حين أن حصة الأشخاص الطبيعية أكبر، بحيث تمثل 95% من إجمالي الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار (12178122 حساب في 2023).

إضافة الى ذلك، بلغ عدد الحسابات المصرفية النشطة بالعملة الصعبة 4673292 حساب في 2023 مقابل 4410449 حساب في سنة 2022، ما يمثل ارتفاعا يقدر بحوالي 5.96%. تمثل حسابات الأشخاص المعنوية نسبة 0,73 من إجمالي هذه الحسابات (192 34) حساب مسجل في 2023 أما الأشخاص الطبيعية فتمثل نسبة 99% من إجمالي الحسابات (1004639 حساب مسجل في 2023).

وفي الأخير، يعرف مستوى المصرفية ممثلا بعدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى المصارف حسابات نشطة بالدينار وبالعملة الأجنبية ولدى مركز الصكوك البريدية، تطورا ملحوظا في سنة 2023، يقدر بحوالي 3,41 حساب للفرد في سن العمل، مقابل 3,26 حساب في سنة 2021.

تقدم أقل من تلك التي سجلت في سنة 2022 والبالغة 16,4 حيث انتقلت هذه الموارد من 14530,4 مليار دينار في نهاية سنة 2022 إلى 14917 مليار دينار في نهاية سنة 2023.

الشكل رقم 01 : تطور الودائع تحت الطلب حسب نوع المصرف



المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

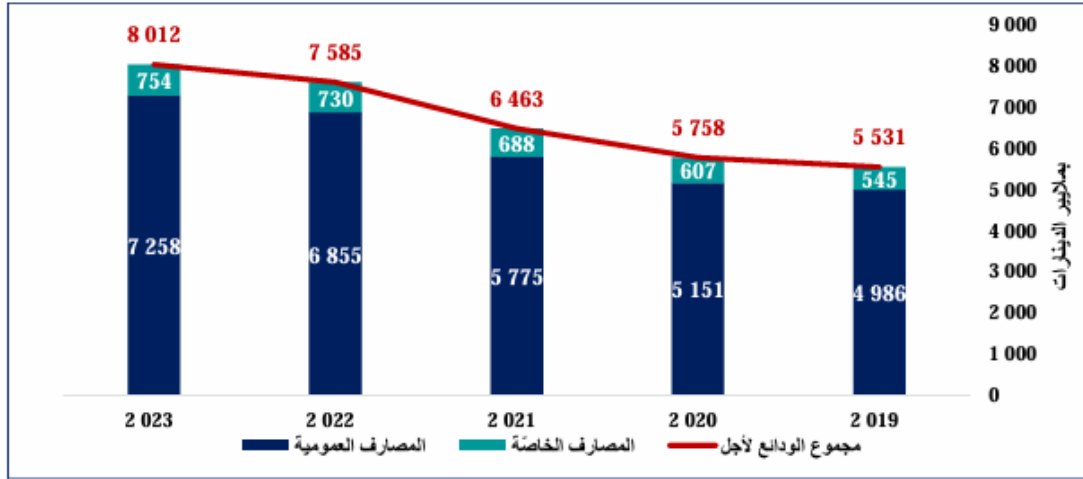
الودائع تحت الطلب المحصلة من قبل المصارف العامة مبلغا إجماليا قدره 4945,9 مليار دينار مقابل 5104,8 مليار دينار في نهاية سنة 2022 بانخفاض قدره 3,1% بعد زيادة نسبية قدرت بحوالي 22,9 سجلت قبل سنة. تجدر الإشارة إلى أن انخفاض الودائع تحت الطلب للمصارف العمومية يعود إلى انخفاض حجم الودائع في قطاع المحروقات بنسبة 23,1%، حيث انتقلت من 1066 مليار دينار في سنة 2022 إلى 819,9 مليار دينار في سنة 2023 عقب انخفاض أسعار النفط.

باستثناء الودائع في قطاع المحروقات، ارتفعت الودائع تحت الطلب في المصارف العامة بنسبة 2,2% في نهاية سنة 2023. فيما يتعلق بالودائع تحت الطلب المجمعة من طرف البنوك الخاصة، فإن اتجاهها التصاعدي المسجل في سنة 2022، انتقل في سنة 2023 ليصل إلى نمو قدره 6,9% مقابل 4,5% في السنة السابقة منتقلا من 1111,9 مليار دينار أما في نهاية سنة 2022 وصل إلى 1188,6 مليار دينار في نهاية سنة 2023.

وعليه ارتفعت حصة ودائع المصارف الخاصة في نهاية ديسمبر 2023 بنسبة 1,49 نقطة مئوية مقارنة بنهاية سنة 2022، لترتفع بعد ذلك من 17,89% إلى 19,38% من ناحية أخرى، انخفضت حصة الودائع تحت الطلب لدى البنوك العامة إلى 80,62% نهاية سنة 2023 مقارنة بـ 82,11% قبل سنة.

في نهاية سنة 2023، بلغ تحصيل الودائع لأجل من قبل البنوك العمومية 7258,4 مليار دينار مقابل 6855,3 مليار دينار في نهاية سنة 2022 وهو ما يمثل زيادة قدرها 5.9% بعد زيادة قدرها 18,7% محققة في سنة 2022. لا تزال حصتهم من إجمالي الودائع لأجل للقطاع المصرفي مرتفعة للغاية في سنة 2023 بمعدل 90,59%.

الشكل رقم 02 : تطور الودائع لأجل حسب نوع المصرف



المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

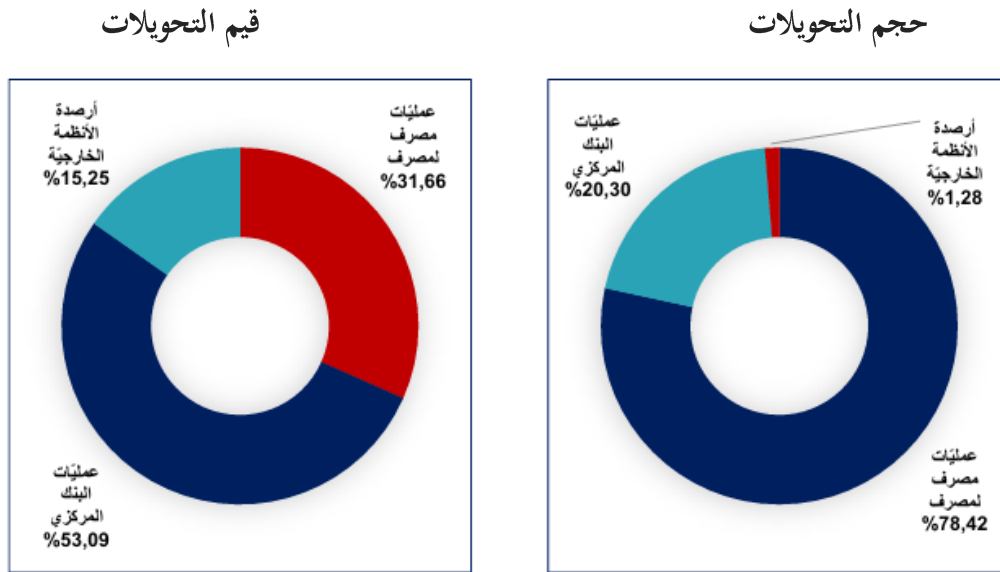
من جانبها، وبخبرة قدرها 9,41 بلغ إجمالي الودائع لأجل المجموعة من طرف المصارف الخاصة 753,6 مليار دينار مقابل 729,6 مليار دينار في نهاية سنة 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 3.3% بعد الزيادة التي تحققت خلال السنة الماضية قدرها 6.1% انخفضت الودائع بالعملاء الأجنبية، المدرجة في فئة الودائع لأجل بنسبة قدرت ب 12,1% في نهاية سنة 2023 مقابل نسبة قدرت ب 7.3% في نهاية سنة 2022 ويعد هذا الانخفاض نتيجة انخفاض بنسبة قدرها 14,0% في الودائع بالعملاء الأجنبية لدى البنوك العمومية مقارنة بسنة 2022، في حين ارتفعت الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة قدرها 6.2% مقارنة بانخفاض حاد بنسبة قدرها 32,9% في السنة السابقة. وفيما يتعلق بالودائع التي تم استلامها كضمانات للالتزامات عن طريق التوقيع الإثباتات المستندية والضمانات والكفالات في نهاية سنة 2023، فقد ارتفعت مبالغها المستحقة من 728,8 مليار دينار في نهاية سنة 2022 إلى 770.5 مليار دينار في نهاية سنة 2023، بزيادة قدرها 5.7 ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة هذه الفئة من الودائع لدى المصارف الخاصة، حيث ارتفعت بنسبة 36,2%، في حين انخفضت هذه الودائع على مستوى المصارف العمومية بشكل طفيف جداً بنسبة 0.3%.

وأخيراً، بلغت الودائع القائمة المجموعة من طرف المصارف العمومية 812,112 مليار دينار مقابل 569,612 مليار دينار في نهاية سنة 2022، بنمو قدره 1,9 بعد النمو الذي حققته في السنة السابقة بنسبة 190 وبذلك تعززت حصتها وظلت مهيمنة بنسبة 85,89% من إجمالي الموارد المجموعة 86,51 في نهاية سنة 2022.

في حين بلغ حجم الودائع المحصلة من قبل المصارف الخاصة 104,92 مليار دينار مقابل 960,91 مليار دينار في نهاية سنة 2022، بزيادة قدرها 7,3% في نهاية سنة (2022). كما ارتفعت حصتها من 13,49% في نهاية سنة 2022 إلى 4,11% من إجمالي الموارد المحصلة خلال السنة قيد المراجعة.

وبعد الزيادات في سنتي 2021 و 2022، على التوالي بنسب 31,3% و 30,4%، يظهر تحليل تطور الودائع حسب القطاع المؤسسي في نهاية 2023.

الشكل رقم 03 : تطور حجم وقيم التحويلات المعالجة من خلال نظام ARTS لسنة 2023.



المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

لقد هيمنة الأرصدة المنسكبة في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة من خلال الأنظمة الخارجية في سنة 2023، بشكل واسع من طرف تلك المرتبطة بنظام وجهاز مقاصة الشيكات ووسائل الدفع الإجمالي المكثف الأخرى بمعدل 99,98% من حيث القيمة و 95,60% من حيث الحجم مقابل 0,02% و 4,40% على التوالي فيما يتعلق بأرصدة منسكبة من طرف نظام الدفع - تسوية الأوراق المالية.

أما فيما يخص توزيع التحويلات المعالجة في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة خلال سنة 2023، حسب شرائح المبالغ، تجدر الإشارة الى أن تحويلات الأموال التي يتجاوز مبلغ الوحدة فيها مليون دينار، مثلت نسبة تعادل 99.99% من حيث القيمة و 95.04% من حيث الحجم.

الجدول رقم 01 : تطور المعاملات باستعمال البطاقات خلال سنة 2023

الوحدة : الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايين الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	النسبة %	القيمة	النسبة %
السحب عبر الصراف الآلي	39.623	85.33%	552.160	93.14%
الدفع عبر البطاقات	6.796	14.63%	40.476	6.83%
الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني	3.329	7.17%	27.959	4.72%
الدفع عبر الانترنت	3.467	4.76%	12.517	2.11%
المجموع	46.436	100%	592.803	100%

المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

خلال سنة 2023 قد مثلت عمليات السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي 85,3% من الحجم الكلي لمعاملات الدفع الإلكتروني بين البنوك و 93.1% من قيمتها الإجمالية، مما يعكس الاتجاه الواضح لحاملي البطاقات لتفضيل استخدام النقد على المدفوعات عبر البطاقات. الدليل على ذلك لدينا نسب استخدام ضعيفة ومنخفضة للبطاقات ما بين البنوك للدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية لدى التجار الموافقين (وأولئك الموجودين على منصات الإنترنت لدى تجار الويب).

في حين أن تحليل تطور استخدام البطاقات ما بين سنة 2022 و 2023 ، يبرز عاملين إيجابيين في الواقع، أن قيمة العمليات المعالجة عن طريق نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات فيما يتعلق بالدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية قد عرفت ارتفاعا 50,5% .

الجدول رقم 03 : تطور حجم البطاقات خلال سنتي 2022 و 2023.

طبيعة البطاقات		وضعية البطاقات في سنة 2022		وضعية البطاقات في سنة 2023		
البطاقات المطروحة للتداول	عدد البطاقات المفعلة	معدل النشاط	البطاقة الذهبية	ما بين المصارف	البطاقة الذهبية	ما بين المصارف
			10124456	13630039	12487304	16509507
			2977153	4040361	11028570	12285800
			29.41%	29.64%	31.26%	74.42%

المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

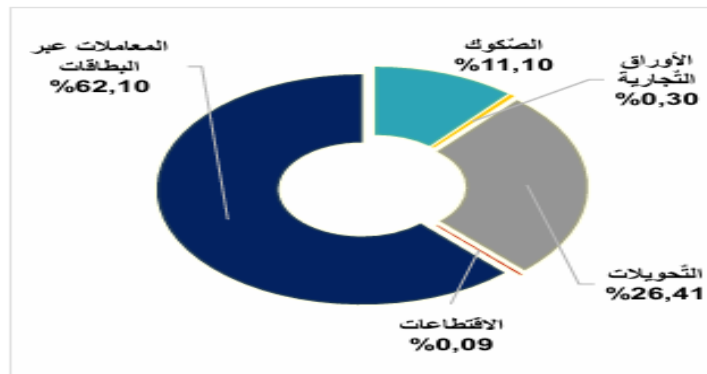
الجدول رقم 04 : المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2023 حسب طبيعة العملية

الوحدة : الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	النسبة %	القيمة	النسبة %
الصكوك	8.301	11.10%	19447.606	84.71%
الأوراق التجارية	0.222	0.30%	348.639	1.52%
التحويلات	19.750	26.41%	1701.015	7.41%
الاقتطاعات	0.067	0.09%	868.468	3.78%

المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

الشكل رقم 02 : حجم عمليات نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات ATCI خلال سنة 2023



المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2024 ،

تناول نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2023، ما يعادل حجم 75 مليون عملية دفع بقيمة قدرها 22958 مليار دينار، مقابل 55 مليون عملية بقيمة قدرت ب 20565 مليار دينار خلال سنة 2022، أي بارتفاع كبير بلغ 35.6% من حيث الحجم و 11.6% من حيث القيمة.

كما سجل النظام خلال نفس السنة، متوسط يومي قدره 298 مليون عملية بقيمة تقدر ب 91 مليار دينار مقابل 218 مليون عملية بقيمة 80 مليار دينار خلال السنة الماضية.

أما بالنسبة إلى إستعمال البطاقات والتحويلات المعالجة من طرف نظام المقاصة الإلكترونية في هذا الأمر، فمن المهم القول أن تلك وسائل الدفع ذات طابع اساسي الكتروني (تحويلات معاملات واقتطاعات عن طريق البطاقات تدعم أكثر فأكثر هيمنتها في سوق الدفع، على عكس الوسائل الورقية الكلاسيكية الصكوك والأوراق التجارية، التي يتبين تراجع استعمالها من سنة لأخرى.

بالمقابل ارتفعت قيمة الصكوك التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2023، بواقع 19 448 مليار دينار من قيمة إجمالية مقاصة قدرها 958 22 مليار دينار ، أي ما يمثل حصة 84,71 في حين أن قيمة التحويلات منها والمبالغ القابلة للمقاصة بلغت قيمتها أقل من 01 مليون دينار فقد مثلت معدل 7.41%.

بلغت حالات الرفض الى 284 278 عملية بقيمة 428 مليار دينار الخاصة بنظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات وذلك خلال سنة 2023، وهو ما عادل 0.4% من حيث الحجم و 1.9% من حيث القيمة وهو معدل ضئيل نوعا ما.

أما ما اعتبرناه أكثر تأثرا بالرفض فهي الأوراق التجارية (السفينة والسند لأمر) بنسبة 40,2% من حيث الحجم و 10.7% من حيث القيمة، بحيث تضل هذه الأوراق المالية أفضل بديل لطابعها الورقي.

سجلت أدوات الدفع المقاصة خلال سنة الدراسة تطورا من حيث الحجم بنسبة 35.6% مقارنة بسنة 2022 وذلك راجع للنمو الكبير المسجل من طرف العمليات عبر البطاقات التحويلات بقدر الاقتطاعات.

عرفت المعاملات عن طريق البطاقات ارتفاعها ملحوظا و متسارعا من سنة لأخرى مسجلة بذلك معدل نمو يقدر ب 58.9% خلال سنة 2023، مترجما بذلك الامكانيات و الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الأعضاء المنضمين في نظام الدفع الآلي ما بين البنوك و بريد الجزائر في إطار تطوير وتنمية المعاملات عن طريق البطاقات بصفة خاصة والمدفوعات الإلكترونية بصفة عامة.

كما بلغت قيمة مختلف وسائل الدفع المقاصة ارتفاعا بنسبة 11.6% إذا ما قورنت بتلك المسجلة خلال السنة الماضية، لاسيما بالنسبة للصكوك التحويلات والاقتطاعات بمعدلات تزايد تقدر ب 11% 12,2% 18,5% على التوالي.

خاتمة

مع التغيير المستمر والمتسارع في شتى جوانب الحياة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية كان من الطبيعي ظهور منتجات وخدمات جديدة تواكب هذه التطور الهائل في حاجات ورغبات الزبائن، فزادت حدة التنافسية تحت ضغوط العولمة وتحديات التطور التكنولوجي وعالم المعرفة، وكنيجة لهذا التغيير الهائل في دنيا الأعمال نشطت المعاملات التجارية المصرفية واستفادت بدورها بهذه التكنولوجيا وسهلت العديد من الاجراءات التي كانت تأخذ الوقت الكثير والتكلفة.

و من النتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث :

-شهدت الجزائر تطور ملحوظ في مجال الاهتمام بالبنية التحتية المصرفية وازداد عدد مستخدميها في السنوات الأخيرة خاصة سنة 2023.

- إن تطور الصيرفة الالكترونية والبنية التحتية المصرفية يدعم ازدهار التجارة الالكترونية في الجزائر.

-استخدام البطاقات الالكترونية ما بين سنة 2022 و 2023 فيما يتعلق بالدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية قد عرفت ارتفاعا 50,5% وهذا يبرز مدى وعي الجمهور بأهمية الثقافة المصرفية.

- اعتماد بنك الجزائر للآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة بينك الجزائر وذلك بفضل توفر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (الإلكتروني)، بإضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الالكترونية

- عرفت المعاملات باستعمال البطاقات والتحويلات المعالجة من طرف نظام المقاصة الإلكترونية في هذا الصدد هيمنتها في سوق الدفع على وسائل الدفع ذات طابع اساسي ، على عكس الوسائل الورقية الكلاسيكية الصكوك والأوراق التجارية، التي يتبين تراجع استعمالها من سنة لأخرى.

- توفر فرص ادخار لصغار المدخرين بفضل مؤسسات الوساطة بأية مبالغ يريدون ادخارها بدون التقيد بحد أدنى للاستثمار.

إنطلاقا من جملة النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة والمقدمة أعلاه ، نستطيع تقديم بعض التوصيات كالاتي :

- ينبغي على الحكومة الاهتمام بشكل جدي بالبنية التحتية المصرفية وذلك بتخصيص موارد مالية لذلك.

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال عمل المصارف.

- العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي المالي الرقمي من خلال زرع الثقة في العملاء لتوجه بسهولة نحو هذا القطاع بدون مخاوف أو مخاطر.

- تعزيز البنى التحتية والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تطوير الكفاءات وتعميم استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال على جميع المستويات.

قائمة المراجع :

- 1- بلعيد ذهبية & موار أمال ،(2019) ،مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الاصلاحات النقدية والمالية (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة المسيلة.
- 2- حسن جميل البديري ،(2013)،مدخل محاسبي وإداري ،الطبعة الأولى ، الأردن ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 3- بن مدخن يمينة & بوسواك أمال ،(2024) ،دور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في تفعيل الشمول المالي (القطاع المصرفي في الجزائر أنموذجا) ،المجلد 07 ،العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،الجزائر.
- 4- محمد إلفي ،حمزة بلغالم ،(2023) ،أثر مؤشرات الاقتصاد الرقمي في تفعيل دور الوساطة المصرفية في الجزائر للفترة (1993-2021) ،مجلة المحاسبة التدقيق والمالية ،المجلد 05 ،العدد 01 ،الجزائر.
- 5- عبد الكريم بوغزالة أمحمد ،(2022)،الأخضر بن عمر ،دورالتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول (دراسة حالة الجزائر 2016-2021) ،الملتقى الدولي الافتراضي البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النامية الفرص والتحديات.
- 6- العربي نعيمة ،(2019) ،أهمية الوساطة المالية ودورها في البورصة ،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية —دراسات اقتصادية— ،جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 02، العدد05، الجزائر.
- 7- Ishaq HACINI (2018) , Khadra DAHOU , The Evolution of the Algerian Banking System , Management Dynamics in the Knowledge Economy ,vol06 ,N°01 .
- 8- Algerian Bank 2024. <https://www.bank-of-algeria.dz/>
- 9- consultez les articles 35 à 62 de L’ordonnance N° 03/11 du 26/08/2003 relative à la monnaie et au crédit, J.O.R.A.D.P, N°52, publié le 27/08/2003